



تحلف القيادة الكردية لاستيعاب دور النفط في سياسة العراق الجديد

جزا چنگيانى: كاتب و صحفي كردي من المانيا

تعتبر وجود (النفط و الغاز) من اهم المصادر المهمة التي سيكون لها دور واضح و ملموس في رسم السياسة المستقبلية في العراق و تجديد هيئاة الحكومية . منذ الحاق جنوب كردستان مع العراق و المزج القسري للشعب الكردي مع الشعب العربي هناك تدمر مستمر من قبل الاكراد . الانكي و الادهي من ذلك بروز دور جماعة من القوميين العرب و سيطرتهم علي زمام حكم حرموا علي الاكراد اية دور في تلك المجالات و قاموا بتهميش الكورد كليا في السياسة النفطية العراقية . مع العلم تعتبر النفط في جنوب كردستان من اكبر الاحزمة النفطية في الشرق الاوسط او العالم قاطبة , لذلك ان عدم وجود دور كوردي في السياسة النفطية العراقية ينعكس سلبا علي مصير الشب الكوردي و بدوره سيضعف دور قيادة الكردية في ترسيم سياسة العراقية المستقبلية عامة و الكردي علي الاخص . لذلك يستوجب علي القيادة الكوردية و حكومة اقليم كردستان علي بذل الجهود من اجل تفعيل دورها جديا و حضورها السياسي في ملف (النفط و غاز) وهذا بدوره ينعكس في ترسيم سياسة جديدة في التحالف و الاستراتيجية الامريكية و

البريطانية في العراق . و يودي الي تصفيل القضية الكردية في المجالات الدولية . من المعلوم ان امريكا و بريطانيا تطمحان علي تفعيل دور العراق الجديد في المنطقة و العالم في ظل نظام العولمة الذي سيضمن للمنضومة العالمية تقوية الاستقرار الاقتصادي و تطورها ومعالجة الازمات السياسية التي لها تاثير سلبي علي سياسة الطاقة في العالم . من الطبيعي ان امريكا و بريطانيا تطمحان في ان تكون النظام السياسي في العراق الجديد نظام موالي لهما . فوجود الجانب الكردي في السياسة النفطية معناها وجود الاكراد في المحالف و المنظمات و الهيئات الدولية و من ابرزها تلك المنظمات الاقتصادية العالمية مثل منظمة الدول المصدر للنفط (اوبك) باعتبارها عراق ثاني دولة ان تكون الدولة الاولي بعد السعودية من حيث الاحتياطي النفطي ولها القابلية علي تطور و ازدياد طاقة انتاجها النفطي من (3) مليون برميل في اليوم الي (6) مليون برميل في اليوم و الي حوالي (10 . 12) برميل يوميا خلال عقد من الزمن . في الوقت الذي يتوقع خيراً النفط و الاقتصاد بزيادة الطلب العالمي علي النفط في عام 2010 و الي حوالي 120 مليون برميل في اليوم عام 2020 من المعلوم تاريخيا ان احد اسباب تكوين دولة العراقية بهذه الشكل و مزج الشعبين الكردي و العربي داخل حدود مصطنعة هو مزج نفط الكردي و العربي تحت سيطرة سلطة معينة هي الحكومة العراقية الموالية للشركات البترولية الانكليزية و علي ضوء هذه الحقيقة من حق الكرد الطلب علي مشاركتهم في



وزارة النفط و الموءسسات التابعة لها مادام العراق دولة تتكون من الاكراد و العرب . النفط العراقي ليس فقط ملكا للعرب لذلك علي كلا طرفين ان يكون مشاركين في قرارات السياسة النفطية مشاركة فعلية و تحديد كمية الاستخراج و البيع نفط و بدور يودي الي ترسيخ مستقبل الاكراد و الديموقراطية في العراق . العراق الحالي دولة في حالة انتقالية فوجود العناصر الكردية حاليا في السلطة السياسية العراقية ولكن غيابهم

في وزارة النفط و مؤسساتها وعدم تحديد استخراج نفط كردي ليست لها اي مبرر الا خيانة و اعطاء بعض المناصب بما فيها رئيس الجمهورية ليسوا الا ممثلين في مسرحية هزلية ولن يصبحون ضمانا لحقوق الاكراد مادام النيات غير صافية . وخاصة عندما نحس الان انهم مهتمون بتوحيد الاراضي العراقية اكثر من اهتمامهم بمصير الاكراد و مستقبل نفط كردي. اذ لا يتم عملية الدمقرطة بدون حقوق الاكراد و دورهم الفعال في السياسة النفطية العراقية. من المعلوم ان الاقتصاد و المواد الطبيعية في المجتمعات الواعية هي من اوسع المجالات الرفاهية و الحضارة و التقدم . وهو الراسمال في تفعيلها . لذلك علي القيادة الكوردية التفكير الجدي بمصائر الاجيال القادمة و تحديد حقوق الاكراد في الثروة النفطية و ليست فقط ملء حساباتهم في البنوك الاجنبية .

jazachingiani@hotmail.com

www.chingiani.de